الصباح

رئيس التحرير
علي حسن الفواز

ch.editor@alsabaah.iq
www.alsabaah.iq

الاثنين 23 آب 2021 العدد 5194 Mon. 23. Aug. 2021 Issue No. 5194

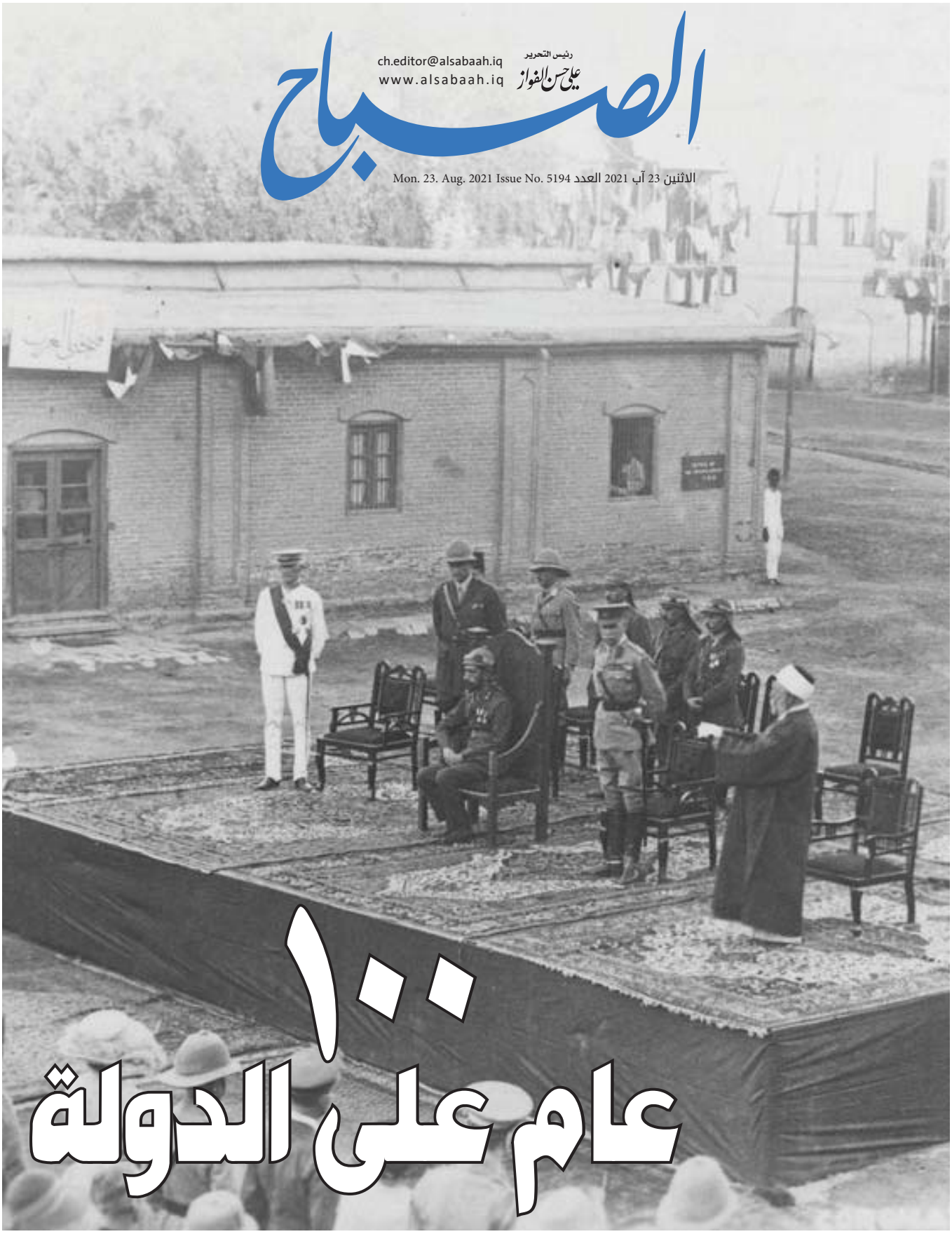

١٠٠ عام على الدولة

في الذكرى المئويَّة لتأسيسها

الدولة العراقيَّة بمواجهة التحديات الداخليَّة والإقليميَّة

● بغداد: هدى العزاوي

يتزامن اليوم 23 آب مع الذكرى المئوية لانعقاد أول مجلس تأسيسي عراقي في سنة 1921 والذي توافق على ترشيح الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق، ومرت الدولة العراقية منذ تأسيسها قبل مئة سنة بعشرات التحديات الداخلية والإقليمية.

مدير المركز العراقي للدراسات الستراتيجية الدكتور غازي فيصل حسين قال في حديث لـ«الصباح»: إنه «في أعقاب الحرب العالمية الأولى، تم تقسيم البلدان العربية التي كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية بين فرنسا وبريطانيا، وما تبقى أصبح يعرف باسم تركيا المعاصرة. الولايات العثمانية السابقة في بغداد، الموصل، والبصرة، أصبحت تحت الانتداب، تابعة لعصبة الأمم، في ما عرف بالانتداب البريطاني على العراق، ولم يستمر الانتداب، بعد اندلاع ثورة عارمة عام 1920م، والتي تقرر بعدها اعلان تأسيس مملكة العراق الهاشمية، في 23 آب 1921، إذ تُوج الأمير فيصل بن الحسين ملكاً للعراق».

وأوضح أن «هناك محطات وتحولات تاريخية سياسية معاصرة، أحاطت بالظروف الوطنية والدولية وأسهمت في وضع السياسة الخارجيَّة والتحالفات الستراتيجية للعراق منذ الاستقلال حتى عام 1958»، مبيناً أن «ذلك يأتي في محاولة لفهم الأهمية الستراتيجية للعراق في العالم المعاصر والخيارات السياسية الخارجية في إطار علاقات دولية اتسمت بالحرب وتحديات السلام والامن».

معاهدة الانتداب

يمضي المتحدث: أن «العراق خضع للهيمنة البريطانية، بعد التوقيع على معاهدة الانتداب البريطاني في 10 تشرين الاول 1922م. وبفعل تنامي الحركة الوطنية ودعوتها لاستقلال العراق، صدرت الإرادة الملكية في 19 تشرين الأول 1922م بتشكيل المجلس التأسيسي لإقرار تأسيس الوزارات والمؤسسات الحكومية وصياغة دستور المملكة، وقانون انتخاب مجلس النواب، والمعاهدة العراقية البريطانية. كما سمح الملك فيصل الأول بإنشاء الأحزاب السياسية على النمط الأوروبي في العام 1922م، وفي العام 1924م تم التصديق على معاهدة 1922م التي تقدم خارطة طريق لاستقلال العراق في العام 1932م ودخوله عصبة الأمم بعد حسم مشكلة الموصل».

وبعد ازدياد الأهمية الستراتيجية للعراق بالنسبة للمصالح البريطانية، خصوصا بعد اكتشاف الثروة النفطية عام 1927م، تم التوقيع على معاهدة التحالف البريطانية العراقية لمدة 25 عاما في 30 حزيران 1930م، بين رئيس وزراء العراق نوري السعيد مع المندوب السياسي البريطاني، فرانسيس هنري همفريز، ولقد قدمت معاهدة 1930م للعراق الفرصة نحو الاستقلال الشكلي بعد سنتين من توقيع المعاهدة، عند نهاية الانتداب وانضمامه لعصبة الأمم عام 1932م. لكن العراق، الذي ظهر كدولة ملكية دستورية منذ عام 1921م، شهد تطورات مهمة في مجال تأسيس الجيش العراقي، والاستفتاء على الدستور واجراء انتخابات برلمانية في إطار تعزيز النظام الملكي الدستوري، بجانب انتشار العلوم والتكنولوجيا والعلاقات الإقليمية والدولية، وهو واحد من بين أكثر الدول العربية ازدهارًا بسبب ثرواته البشرية والمادية، ما وفر فرصة حيوية لاحتلال العراق مكانة ستراتيجية مهمة في داخل العالم العربي.

أزمات داخلية

وبعد وفاة الملك فيصل الأول في 1933م، ورث العرش الهاشمي من بعده الملك غازي الأول، الذي تعرض لحادث طريق أدى لوفاته عام 1939م. ثم ورث العرش ابنه الملك فيصل الثاني، وخضعت السلطة لوصاية الأمير عبد الإله. وشهدت البلاد عددا من الازمات الداخلية والحروب في مواجهة الحركة الكردية بقيادة الشيخ محمود الحفيد، فضلاً عن الصدامات المسلحة مع الحركة الآشورية المسلحة، كما شهدت العلاقات العراقية البريطانية تطوراً لتوثيق علاقات التحالف الستراتيجي، الذي جوبه بالمعارضة من قبل الحركات والأحزاب الوطنية المدنية.

لقد شهد المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، ولادة عالم جديد، عالم ثنائي القطبية، ولقد كانت أهمية الوضع الستراتيجي للعراق عاملا مشجعاً لانخراطه في التحالف مع الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا العظمى، لضمان الامن الإقليمي ولمواجهة الستراتيجية السوفيتية التي استهدفت نشر الايديولوجية الماركسية اللينينية. وتتابعت الاحداث السياسية بعد تغيير النظام الملكي المصري في 23 تموز 1952م، وقيام مصدق بتأميم النفط في إيران، ما عزز أهمية الموقع الستراتيجي للعراق لضمان المصالح الستراتيجية للولايات المتحدة الاميركية وحلفائها، في قلب الشرق الاوسط، وتزايد الاهتمام بدوره الفاعل في الاحلاف العسكرية.

معاهدة حلف بغداد

يجب التذكير بحقيقة جغرافية وتاريخية: أن العراق شكل جزءاً مهماً، من الحزام المحيط بجمهوريات الاتحاد السوفييتي الجنوبية، والتي كانت مجالاً لإثارة التوتر والصراع بين المصالح الستراتيجية بين الكتلتين الشرقية والغربية لنشر النفوذ على العالم العربي. لهذه الأسباب، وتعبيراً عن تحالف المملكة العراقية مع الولايات المتحدة وبريطانيا، أعلنت الحكومة العراقية في العام 1955 ميثاق حلف بغداد. حيث خضع العراق، بموجب معاهدة حلف بغداد، لتدخل بريطانيا العظمى في الشؤون الداخلية والأمنية السيادية للعراق، وخضعت السياسة الخارجية للعراق، للتحكم والتوجيه من إدارات وزارة الخارجية البريطانية، ولعبت السفارة البريطانية في بغداد دوراً محورياً في رسم السياسة العراقية.

ويضيف الدكتور غازي فيصل حسين: «هكذا، تحول العراق بعد معاهدة حلف بغداد، إلى قاعدة ستراتيجية في مواجهة الجمهوريات السوفيتية. ولقد تميزت السياسة الخارجية للعراق في تلك المرحلة، بسياسة الانحياز للعالم الغربي والتحالف الستراتيجي مع بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الاميركية».

أخيراً، يمكننا أن نستنتج، يقول الدكتور حسين، إن السياسة الخارجية للملكة العراقية، كانت مبنيَّة على مجموعة خيارات من التحالفات المعادية للأيديولوجية الشيوعية للاتحاد السوفيتي. ما أدى، إلى تبني سياسات دفاعية تضمن تعزيز حلف بغداد كدرع واق بنته واشنطن في جنوب الاتحاد السوفيتي لمنع تَمدده نحو المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي حيث منابع الثروات النفطية، ولضمان استقرار وأمن الشرق الأوسط.

هواجس قرن عراقي

الاقتصاد «الريعي» والحدود والتنوع الاثني

● بغداد: شيماء رشيد ومهند عبد الوهاب

لم يواجه بلدٌ في العالم قضايا وجودية مثل التي واجهها ويواجهها العراق منذ تأسيسه الحديث قبل قرن من الزمن، فلئن حسمت قضايا الحدود في أغلب دول العالم، ما زالت هذه القضية إضافة إلى التداخل والتنوع الاثني والقومي وتشعبه مثاراً للهواجس للدولة العراقية، كما غدت الثروة النفطية المكتشفة في عشرينيات القرن الماضي وما جلبته من اقتصاد ريعي يعتمد عليها بالكامل بمثابة كابوس يؤرق الدولة والمجتمع.

وقالت عضو اللجنة الاقتصادية النائب ندى شاكر جودت لـ «الصباح»: إن «الاعتماد على الاقتصاد الريعي دمر الاقتصاد العراقي لا سيما بعد العام 2003، ففي هزة واحدة بأسواق النفط العالمية دخلنا في مأزق كبير»، مبينة أن «الاعتماد على الاقتصاد الريعي نابع من السياسات الخاطئة التي نهجتها الدولة والفساد الكبير الذي نخر مؤسساتها، ولم يسبق للتاريخ العراقي أن تكون البطالة بهذا الحجم منذ تأسيس الدولة العراقية للوقت الحاضر، فضلاً عن نسبة ارتفاع الفقر العالية».

وأضافت، أنه «حتى بعد صدور قانون الاصلاح الزراعي عقب 1958، لم تتمكن الدولة العراقية من استعادة عافيتها في الإنتاج الزراعي ليكون رديفاً لثروة النفط»، مشيرة إلى أنّ «سوء التخطيط والإدارة أساءا إلى النهضة الزراعية والصناعية والعمرانية».

من جانبة بين الخبير الاقتصادي مازن الاشيقر في حديث لـ «الصباح»، أن «مجلس الاعمار أسس سنة 1950 في زمن الباشا نوري السعيد الذي رأى أن إيرادات النفط العراقية ستتبعثر عن طريق التعيينات والوظائف والرواتب، فأطلق المجلس لاستثمار تلك الإيرادات بإعمار وبناء البلد»، مبيناً أنه «جرى تخصيص مبالغ الرواتب من أموال الضرائب بعيداً عن أموال مجلس الإعمار، لذلك نجح المجلس بفترة وظروف قياسية».

ودعا الأشيقر إلى إعادة تأسيس مجلس الإعمار من جديد لإنهاء حالة الفساد وسوء الخدمات الذي يميز الفترة الحالية، وأشار إلى قضية غاية في الخطورة ارتكبت سنة 1963 حين جرى إلغاء مجلس الإعمار ودمج أموال النفط مع الموازنة، ما أدى إلى وقوع هجرة من الأرياف للمدينة والتدهور في الانتاج الزراعي الذي رافقها.

كما رافق هاجس التنوع الاثني، قيام الدولة العراقية، وقال عضو مجلس النواب سعران الاعاجيبي في تصريح لـ «الصباح»: «مع استذكارنا مرور مئة عام على تأسيس الدولة العراقية فإننا نبحث عن الخيارات كوننا مقسمين في ما بيننا اجتماعيا وسياسيا وأيديولوجيا وحزبيا، فضلا عن الفساد الأمنيّ والخدميّ والاقتصاديّ المستشري».

واضاف: ان «الدولة العراقية ومنذ تأسيسها كانت تعاني من عدم الاستقرار والصراعات إحدى أبرز سماتها، وأنها وإن كانت رائدة نسبيا في عدة مجالات في سنوات التأسيس الأولى تعليميا، صناعيا، تجاريا وحتى سياسيا؛ إلا أن الدولة العراقية في الجمهوريات التي مرت بها تعرضت إلى انتكاسات متعددة جعلتها متراجعة في كل الجوانب».

الى ذلك بين المؤرخ والباحث التاريخي الدكتور علي النشمي في حديث لـ «الصباح»، أن «التنوع في المجتمع العراقي عامل قوة له، ولكن التركيبة السياسية في العهد الملكي جعلت منه عامل ضعف ولذلك استغل الجيش بشكل قوي زمن النظام الملكي ضد العشائر في الفرات الاوسط، وبالتالي هذا العامل الذي كان يجب ان يكون عامل وحدة اصبح عامل ضعف».

وقال النشمي: ان «ما نشاهده اليوم من طائفية وغيرها كلها بدايتها كانت من النظام الملكي لانه نظام يمثل سلطة طائفة معينة وتهميش طائفة اكبر، وزاد الطين بلة حكم البعثيين الذين استندوا على هذه الارضية وبنوا نظاما طائفيا، وتجذر واصبح بشكل مقيت عندما جاء نظام المحاصصة، ما أدى إلى فشل الدولة بالكامل».

وبشأن قضايا الحدود التي تعاني منها الدولة العراقية، يقول الاستاذ الدكتور عبدالعظيم جبر حافظ التدريسي في كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين في حديث لـ«الصباح»: إن «مسألة الحدود تبقى من المسائل التي تشكل تهديدا للسيادة العراقية، والأمن الوطني العراقي، فالعراق ومنذ تشكل دولته الحديثة 1921، أصبح محاطا بدول مجاورة -بعدما كانت هذه الكيانات أغلبها تابعة للدولة العثمانية- والعراق كان من ضمنها ايضا، فلم يشهد العراق تهديدا جديا، سوى إرهاب العصابات من الجزيرة العربية عندما تضعف الحكومة في بغداد، ولكنها لم تشكل تهديدا جوهريا على كيان الولايات العراقية (بغداد، الموصل، البصرة)».

يضيف: «لذلك، برزت مشكلة الحدود مع إيران، في جانبها البري والمائي، ومع الكويت، والسعودية، والاردن، وسوريا، وتركيا. وتمثلت بتحديات؛ أهمها: التسلل عبر الحدود، وما يترتب على ذلك من أخطار أمنية واقتصادية وسياسية».

وقال: «ثمة تحديات خطيرة ما زالت تواجه العراق في علاقاته مع إيران والكويت - وهي الأشد خطورة-، فالتراكمات التي أحدثها النظام السياسي السابق ما زالت عالقة في أذهان الحكومة والشعب الكويتي، حين غزا صدام الكويت، وما ترتب عن ذلك، من سلبيات خطيرة على المجتمع والدولة العراقية، ما زالت شاخصة حتى اللحظة. ولم ينته ملف الحدود مع الكويت، الأمر الذي يتطلب حل هذه المسألة حلا سياسيا، ودبلوماسيا، من دون اللجوء للعنف، ووفق مقتضيات المصلحة العراقية والكويتية، وبإشراف إقليمي وعربي ودولي، عبر المنظمات الإقليمية والدولية - الأمم المتحدة، مجلس الامن، محكمة العدل».

وتابع: «كذلك هو الأمر مع الجارة ايران، التي يشترك معها العراق بحدود طويلة برية ومائية، والتي تعد من أخطر المسائل الحدودية وما يتبعها من تحديات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية، والتي أفرزتها السياسات الخاطئة، والقرارات المهلكة من قبل حكومة البعث، وأحداث حرب الثماني سنوات التي طالت بنية المجتمع والدولة العراقية، إذ تخلف العراق بعدها وضيع الكثير من مجالات التنمية البشرية».

ورأى حافظ أن «مسألة الحدود ستظل شاخصة لتشكل تهديدا للكيان العراقي، سيادة وأمنا، على المستوى الزمني المنظور والقريب، إلا إذا اهتمت والتفتت الحكومة العراقية إلى خطر هذه المسألة بجدية، دون محاولة إنهاء هذا الملف عبر الدبلوماسية العراقية والعربية والدولية».

الدولة العراقية وبريطانيا وعصبة الأمم

عندما انتهت الحرب العالميَّة الأولى عام 1918، كان العالم أمام خريطة نفوذ جديدة، جرى الإعداد لها بين بريطانيا وفرنسا، فكانت معاهدة (سايكس بيكو) مصداقاً لهذا التقسيم، الذي جاء على أنقاض الامبراطورية العثمانية، وكانت أجواء الحرب، قد وفرت ظروفاً مناسبة، لاندلاع الثورة العربية

● عبدالزهرة محمد الهنداوي

بقيادة الشريف حسين وأبنائه، في الحجاز ضد الوجود العثماني، بدعم بريطاني واسع، وقد جرى توثيق استعداد بريطانيا لدعم ثورة الحجاز عبر مراسلات طويلة بين الشريف حسين، والسير ماكماهون معتمد بريطانيا في مصر، بالاتفاق على تولي الشريف الحسين إدارة المنطقة العربية، بينما يتولى أولاده فيصل وعبدالله حكم سوريا والعراق.

وبعد أنْ وضعت الحرب أوزارها، بدأ العمل على تنفيذ ما جرى الاتفاق عليه، فنودي بفيصل ملكاً على سوريا، عام 1920، ولم تمر سوى عدة أشهر، حتى جاء الفرنسيون، وفقاً لاتفاقية (سايكس بيكو)، معلنين انتدابهم على سوريا ولبنان. فخرج الملك فيصل مخلوعاً من بلاد الشام.

بعد هذه الأحداث، سعى الانكليز الى المجيء بفيصل ملكاً على العراق، بدلاً من أخيه عبدالله، وكان ذلك بتاريخ 23 آب 1921.

وقيل إنَّ الملك لم يكن راغباً بعرش العراق، فقد كان هواه شامياً، كما أنَّ الكثير من العراقيين لم يكونوا مرحبين به، لذلك واجه فيصل في بداية توليه العرش مصاعب ومتاعب كثيرة في حكمه، إلا أنَّ الأمور تغيرت، وبات العراقيون يحبون مليكهم، فوصفوه بالذكي والحصيف والشجاع، والمحنك.

وما يمكن الإشارة إليه هنا، ونحن نتحدث عن مرور 100 عام على تولي الملك فيصل عرش العراق، هو ما تحقق خلال 12 سنة من حكمه، هو أنَّه نجح في إنهاء الانتداب البريطاني على العراق، في الثالث من تشرين الأول عام 1932، والانضمام الى عصبة الأمم المتحدة، بوصفه بلداً مستقلاً ذا سيادة كاملة، ولكنْ أيضاً يؤاخذ عليه أنه قمع بقسوة العديد من الحركات الوطنيَّة التي كانت تتبنى فكرة رفض تدخل بريطانيا في الشأن العراقي، على الرغم من أنَّ عراقيين كُثراً اتهموا بريطانيا التي جاءت بفيصل ملكاً على العراق، بأنها هي من كانت وراء قتله عن عمر 49 سنة، أما لماذا قتلوه؟ فيُقال، لأنه كان قوياً، ورفض الكثير من الأوامر البريطانيَّة، كما أنه كان مُخلِصاً للعراق، برغم هواه الشامي، فعمل على إشاعة الحريات، وعقد الكثير من الاتفاقيات مع دول الجوار، لتحقيق السلام في المنطقة، فضلاً عن تشجيعه للصناعة والزراعة، وكل هذه السياسات من شأنها إقصاء بريطانيا وحرمانها من منطقة نفوذ في غاية الأهمية، فكان القرار بتصفيته عبر دس السم له، بواسطة ممرضة باكستانيَّة كانت تشرف على علاجه فتوفي هناك في سويسرا يوم 8 أيلول 1933، لتُطوى بذلك واحدة من أهم حقب تاريخ العراق الحديث، حقبة شديدة الحساسيَّة وشهدت الكثير من الأحداث الكبيرة والمؤثرة.

100
عام على تأسيس الدولة العراقيَّة

يوم 23 آب يومٌ مهمّ في تاريخ العراق، ففي مثل هذا اليوم من العام 1921 أي قبل 100 عام تماماً تأسست الدولة العراقيَّة الحديثة.
في تمام الساعة السادسة صباحاً أصبح في العراق نظام ملكي بتتويج الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق.
استمر النظام الملكي نحو 47 عاماً (بالتحديد 46 عاماً و10 أشهر و7 أيام) وانتهى بثورة 14 تموز 1958 وتأسيس النظام الجمهوري.

● محسن حسين

تولى العرش في العراق الملك فيصل الأول ثم ولده الملك غازي ثم فيصل الثاني وفي حين قتل فيصل الثاني في يوم الثورة فإنَّ هناك معلومات ما زالت غير مؤكدة تماماً بمقتل فيصل الأول بالسم في 8 أيلول 1933 خلال علاجه في سويسرا والملك غازي في حادث سيارة (مدبر) في بغداد في 4 نيسان 1939.

كان يوماً مهماً

كان يوم 23 آب يوماً مهماً في تاريخ العراق وكما علمنا وسمعنا من آبائنا وأجدادنا أنَّ اختيار الأمير فيصل بعد الثورة العراقيَّة عام 1920 كان الحل لإيجاد نظام عراقي يخلف سلطة الدولة العثمانيَّة التي كانت تحكم معظم الدول العربيَّة. وبدون شك فإنَّ بريطانيا العظمى التي احتلت العراق بعد هزيمة العثمانيين قبل 4 سنوات من ذلك اليوم كانت وراء اختيار الأمير فيصل ملكاً على العراق بعد فشل توليه العرش على سوريا.
يصف رجل المخابرات الإنكليزي لورنس، دور الأمير فيصل الأول في الثورة العربيَّة في كتابه المشهور (أعمدة الحكمة السبع). فيقول إنَّ بريطانيا عمدت في سعيها لامتصاص نقمة الشعب العربي في العراق ووقف انتشار ثورته ضد المحتلين الجدد، إلى تعيين فيصل ملكاً على العراق عام 1921، وذلك تنفيذاً للقرارات التي اتخذها مؤتمر القاهرة الذي عقد في المدة الواقعة بين (12-23) آذار1921، لبحث شؤون الشرق الأوسط برئاسة وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل، وحضره وفدٌ عراقيٌّ يضمُّ: برسي كوكس المندوب السامي البريطاني، والجنرال إلمر هالدن قائد القوات البريطانية، وجعفر العسكري وزير الدفاع، وساسون حسقيل وزير المالية، وسليتر مستشار وزارة المالية العراقية، وهربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني الأول في فلسطين، ولورانس، وكلايتون، وقد ناقش المؤتمر العديد من الأمور التي تخص العراق، ومنها شخصية من يتولى حكم العراق.
ووفقاً لما قاله برسي كوكس؛ فقد رأى أنَّ ترشيح أحد أبناء الشريف حسين من شأنه أنْ يحوز رضا أغلبية الشعب العراقي إنْ لم يكن أجمعه، ومن هنا وقع الاختيار على فيصل ليكون ملكاً على العراق. وقد أصدر المؤتمر القرارات الآتية:
- تُعطىَ ملكية العراق لفيصل ملك سوريا المخلوع.
- تُعطىَ إمارة شرقي الأردن لعبد الله شقيق فيصل الأكبر.

تشكيل المجلس التأسيسي

تشكل المجلس التاسيسي من بعض زعماء العراق وسياسييه وشخصياته المعروفة، بضمنها نوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني وجعفر العسكري وياسين الهاشمي وعبد الوهاب النعيمي الذي عرف بتدوين المراسلات الخاصة بتأسيس المملكة العراقيَّة. وقد انتخبت نقيب أشراف بغداد السيد عبد الرحمن النقيب الكيلاني رئيساً لوزراء العراق والذي نادى بالأمير فيصل الأول ملكاً على عرش العراق وتم تتويجه في 23 آب 1921.
بعد قرارات مؤتمر القاهرة توجه الأمير فيصل الى العراق لتسلم العرش صبيحة ذلك اليوم التاريخي.
في 12 حزيران 1921 غادر الأمير فيصل ميناء جدة إلى العراق على متن الباخرة الحربيَّة البريطانيَّة (نورث بروك)، التي وصلت لميناء البصرة يوم 23 حزيران 1921، فاستُقبِلَ الأمير فيصل استقبالاً رسمياً حافلاً، وبعدها سافر بالقطار إلى الحلة وزار الكوفة والنجف وكربلاء، قبل أنْ يصل بغداد في 29 حزيران 1921 واستقبله في المحطة السير بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني والجنرال هولدن قائد القوات البريطانية في العراق ورئيس الوزراء العراقي المنتخب عبد الرحمن النقيب.

مجلس الوزراء يختار الملك
في 16 تموز 1921 أذاع المندوب السامي البريطاني السير بيرسي كوكس قرار مجلس الوزراء العراقي بمناداة الأمير فيصل ملكاً على العراق في ظل حكومة دستوريَّة نيابيَّة، ولقد توج الملك فيصل ملكاً على العراق باسم الملك فيصل الأول بعد تصويت حصل فيه على نسبة 96 % من أصوات المجلس.
وتم التتويج في 23 آب من العام 1921، في ساحة (ساعة القشلة) ببغداد، إذ حضر أقطاب الحكومة وكبار الموظفين البريطانيين ومتصرفو الألوية (المحافظون).
وبعد مراسيم التتويج انصرف الملك فيصل إلى الإصلاح الداخلي، فوضع دستوراً للبلاد، وأنشأ مجلساً للأمة، وأقام علاقات بين العراق وبريطانيا على أسس معاهدات (1922، 1926 . 1927، 1930)، وطبق التجنيد الإجباري عام 1926، وأقام العديد من المشروعات في الريّ، الصناعة، المواصلات، الصحة، التعليم، الكهرباء، وغيرها، وعمل جاهداً على إصلاح ذات البين بين العراق وجيرانه.

رأي الملك بالعراقيين

لكنَّ الملك فيصل سجل رأيه بما واجهه من العراقيين في الفترة الأولى من تسلمه العرش فقال:
«أقول وقلبي ملآن أسى... إنه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد تكتلات بشريَّة خياليَّة، خالية من أي فكرة وطنيَّة، متشبعة بتقاليد وأباطيل دينيَّة، لا تجمع بينهم جامعة، سماعون للسوء ميالون للفوضى، مستعدون دائماً للانتفاض على أي حكومة كانت، فنحن نريد والحالة هذه أنْ نشكل شعباً نهذبه وندربه ونعلمه، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف يجب أنْ يعلم أيضاً عظم الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين وهذا التشكيل.. هذا هو الشعب الذي أخذت مهمة تكوينه على عاتقي».
توفي فيصل الأول في 8 أيلول 1933 جراء أزمة قلبيَّة ألمّت به عندما كان موجوداً في برن بسويسرا وقيل بأنَّ للممرضة التي كانت تشرف على علاجه يداً بموته، إذ قيل إنها قد سمته بدس السم في الإبرة التي أوصى الطبيب بعلاجه بها.

الدولة.. من التأسيس الى العسكرة

● علي حسن الفواز

قد لا يضعنا الحديث عن ذكرى المئويّة لإعلان تأسيس «الدولة العراقية الحديثة» أمام معطيات واضحة لمقاربة مشروع الدولة وهويتها، ولطبيعة نظامها السياسي، لكنه يحدد لنا ملامح السمات الأولى لهذا التاريخ، ولنقطة الانطلاق التي تحولت في ما بعد الى إطار جامع، للعديد من الخطوات والفعاليات والأطر الدستورية والسياسية والتنظيمية للمشروع، وللمعطيات التي رافقته، أو برزت من خلاله، على مستوى الاعتراف بالدولة الجديدة، أو على مستوى ارتباطها الأحداث الكبرى التي كرستها في التوصيف السياسي، والاجتماعي، والتي لعبت دوراً مهماً في تأطيرها، كبنية مؤسسية، ودستورية، بدءاً من لحظة التتويج عام 1921 ولغاية 1932، أي بعد انتهاء زمن الانتداب البريطاني، حيث بدأ تحديد الهيكل السياسي للدولة العراقية، وليس انتهاءً بحدث 1958 والاعلان عن المرحلة الجمهورية للدولة العراقية..

وبقطع النظر عن سمات زمن الانتداب وحساسيته، إلّا أنه يمثل تاريخياً تمظهرات لواقعة نشوء الدولة وعمل مؤسساتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، إذ اقترن زمن النشوء بتتويج الملك فيصل الأول ملكاً للعراق، والبدء باعلان مؤسسات ادارة الحكم- وزراء وبرلمان، وجيش وشرطة وصحف واحزاب- وهي «موجودات» تؤشر مدى تلك الواقعية التي تخص تشييد «هيكل الدولة» العراقية، وطبيعة وجودها وتحولاتها. المرحلة اللاحقة للنشوء تبدأ بعد عام 1932، بعد انتهاء الانتداب البريطاني، ودخول العراق الى عصبة الأمم كدولة ذات سيادة، ومعترف بها دولياً، وهي مرحلة صعبة ومعقدة، لا سيما في ظل معطيات دولية، وصعوبات داخلية ألقت بظلالها على عمل مؤسسات الدولة، إذ ظهرت للأفق المشكلات الخاصة بـ«الهوية العراقية» وتجاذباتها وصراعاتها، فضلاً عن علاقة الدولة بـ«المستعمر القديم» والتي أثارت كثيراً من الاسئلة التي تخص ما هو سياسي واجتماعي وقانوني، لا سيما مشكلات البيئة الصراعية، في الريف العراقي، ومدى قدرة الدولة على مواجهة المركزية الإقطاعية، وبدء أولى الهجرات من الريف الى المدينة، والصعوبات الاقتصادية التي اقترنت بتضخم مظاهر الفقر، والعوز، وصولاً الى ما تعرضت له عددٌ من المناطق الى اعتداءات عسكرية لا سيما عام 1935.

المجلس التأسيسي

تشكيل المجلس التأسيسي برئاسة نقيب أشراف بغداد عبد الرحمن النقيب، كان الخطوة الأولى لتولي رئاسة الحكومة الانتقالية، والذي انحصر دوره بتنصيب ملكٍ على عرش العراق، وفي التمهيد لتأسيس منظمة الدولة في مؤسساتها، ونظامها السياسي ومجالسها ووزاراتها، من خلال الاتصال والتنسيق مع عددٍ من الشخصيات السياسية والعسكرية والدينية، لا سيما تلك التي كانت تعمل على دعم مشروع استقلال العراق من الحكم التركي، والتي قام بعضها بزيارات متعددة الى الحجاز، وهو ما تمخض عنه أختيار فيصل الاول ليكون اول ملك عربي ومسلم على العراق وتتويجه في يوم الغدير الموافق 23/ 8/ 1921، كما أنَّ هذا المجلس اكتسب شرعيته بعد صدور الإرادة الملكية بتأسيسه بشكل رسمي لغرض البدء بالمرحلة الثانية الخاصة بتشكيل مؤسسات ووزارات ودستور الدولة العراقية، حيث تم اختيار عبد الرحمن النقيب أول رئيس للوزراء في العهد الملكي، فضلاً عن الدعوة لتشكيل الأحزاب السياسية، وإدارة الدولة على وفق ما معمول به في حكم بريطانيا.

وافق الملك فيصل الاول على التشكيل الرسمي للمجلس، لكي يكون الإطار التشريعي لتأسيس الوزارات والمؤسسات الحكومية وصياغة دستور المملكة، وقانون انتخاب مجلس النواب، وإقرار المعاهدة العراقية البريطانية، واختيار عبد الرحمن النقيب الكيلاني أول رئيس وزراء في المملكة العراقية، ولتكون منطلقاً لمسار من التحولات والتغيرات التي قادت الى مواجهة العديد من التحدّيات الكبرى، لا سيما قضية مشكلة الموصل وانضمامها للدولة العراقية الناشئة، وكذلك العمل على تحرير العراق من الانتداب ودخوله الى عصبة الأمم..

ويقطع النظر عن طبيعة الشخصيات التي تشكّل منها المجلس التأسيسي، إلا أنها كانت مرجعيات سياسية وطبقية، جعلت من المجلس جامعة لكثير من التناقضات التي عصفت بالدولة العراقية في مراحل لاحقة، فشخصيات مثل عبد الرحمن النقيب وبكر صدقي وعبد المحسن السعدون ورشيد عالي الكيلاني ونوري السعيد وجعفر العسكري وعبد الوهاب النعيمي، لم تكن على وفاق تام بينها، وأن طبيعة التحديات الكبرى، قادت الى حدوث صراعات كبيرة، بدءاً من علاقتها بوفاة الملك فيصل الاول، وانقلاب بكر صدقي وقتل جعفر العسكري وزير الدفاع، وبعدها اغتيال صدقي مع قائد القوة الجوية محمد علي جواد، واغتيال الملك غازي 1939 وليس انتهاءً بأحداث 1941 التي ارتبطت برشيد عالي الكيلاني أحد أعضاء المجلس التأسيسي وصولا الى احداث 1958 وصعود حركة الضباط الاحرار بقيادة عبدالكريم قاسم ليبدأ عصر الدولة - الجمهورية.

مسار الدولة وتعقيدها

من أكثر التحديات التي رافقت نشوء الدولة ومسارها، هو الصراعات التي اقترنت بها، وتضخم عدد من المؤسسات، لا سيما العسكرية منها، فضلاً عن علاقة هذه الدولة بالغرب، وبريطانيا بشكل خاص، والتي لعبت دوراً مهماً في إفشال حركة 1941، وفي قمع عددٍ من التظاهرات الكبرى، ومنها ما جرى عام 1948 الداعية الى رفض معاهدة بورتسموث، وحظر بعض الأحزاب السياسيَّة، وغلق العديد من الصحف، وكذلك دورها في عدم الاعتراف بالانتخابات التي ضمت عدداً من السياسيين المعارضين للتوجهات الغربية، وبالأخص ما حدث في انتخابات 1954.

تضخم البنية العسكرية، وعدم اهتمام الحكومات المتعاقبة بخطورة ذلك، على حساب المؤسسات المدنية، هو ارتباط كثير من الأحداث والاغتيالات بعددٍ من الجماعات العسكرية، بدءاً منْ انقلاب بكر صدقي، وتصفيته في ما بعد، وانقلاب عام 1941، وبدأ التدخل العسكري الانكليزي الذي اسهم في توسيع حركة الرفض الشعبي وبدء الاحتجاجات والتظاهرات التي أسهمت في تأسيس حركة الضباط الاحرار فضلا عن بروز التوجهات الايديولوجية التي انعكست على طبائع عمل مؤسسات المجتمع ومنها المؤسسة العسكرية.

فجر الدولة..
التوظيف السياسي والديني

● يحيى حسين زامل

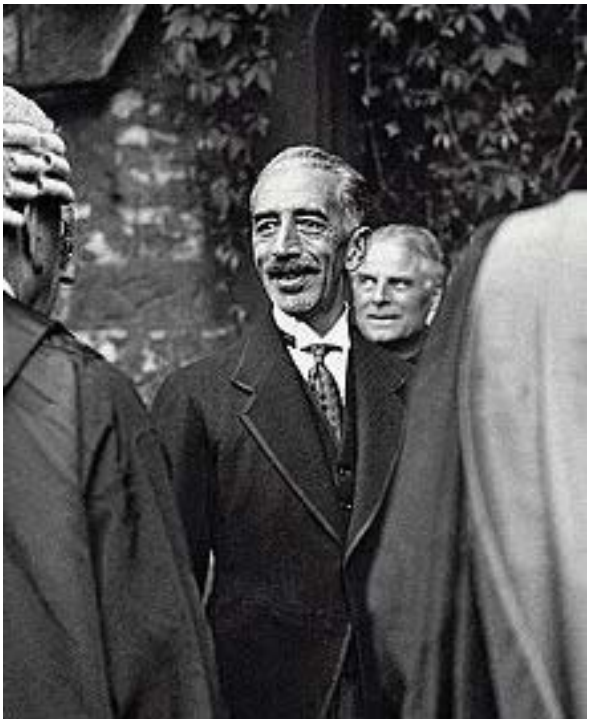

حضرت بالصدفة في العام الماضي مؤتمراً يبحث في ظروف وملابسات مؤتمر «القاهرة» في إحدى الجامعات العراقيّة، وتبين لي في ما بعد أن هذا المؤتمر هو الذي تم فيه اختياراً الملك «فيصل الأول» ملكاً للعراق، واستغربت أن كل هذه السنوات ونحن مغيبون عن الواقع العراقي وعن تاريخه، وعقد مؤتمر القاهرة في المدة الواقعة بين 12 - 23 آذار/ مارس 1921، في فندق سميراميس بالقاهرة، - أي قبل خمسة أشهر من تتويج فيصل-، لبحث شؤون الشرق الأوسط، برئاسة وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل، وحضره وفد عراقي يضم: پرسي كوكس المندوب السامي البريطاني، والجنرال إلمر هالدن قائد القوات البريطانية، وجعفر العسكري وزير الدفاع، وساسون حسقيل وزير المالية، وسليتر مستشار وزارة المالية العراقية، وهربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني الأول في فلسطين، ولورانس، وكلايتون.

وقد ناقش المؤتمر العديد من الموضوعات التي تخص العراق، ومنها شخصية من يتولى حكم العراق، ووفقاً لما قاله پرسي كوكس؛ فقد رأى أنَّ ترشيح أحد أبناء الشريف حسين من شأنه أنْ يحوز رضا أغلبية الشعب العراقي إنْ لم يكن أجمعه، ومن هنا وقع الاختيار على فيصل ليكون ملكاً على العراق، وأجري بعد ذلك استفتاءٌ فاز فيه الملك بنسبة 96 %، وبذلك كان الملك الأول في الدولة العراقيَّة.

وتم توظيف واستثمار جانبين مهمين في مسألة التتويج، الزمان والمكان، ولم يكن اعتباطاً اختيار يوم 23/ 8/ 1921 لتتويج الملك فيصل الأول ملكاً على العراق، فقد تم تحديد الزمان والمكان بناءً على معطيات سياسيَّة ودينيَّة ذات رمزيَّة عالية في المجتمع العراقي، فقد تم اختيار «القشلة» مكاناً للتتويج لكونها تعدُّ مركزاً ومقراً للحكومة ووزارتها، إذ تحيط بها الدوائر الحكوميَّة بما فيها سراي الحكومة، وتعدُّ «القشلة» أهم بناء حكومي في بغداد في ذلك الوقت والتي يعود بناؤها إلى سنة 1851م من قبل والي بغداد العثماني نامق باشا، وأكملها في ما بعد والي بغداد العثماني مدحت باشا سنة 1869م، ولذلك شهدت «القشلة» المناسبات العظيمة في بغداد منها قراءة فرمان تعيين الولاة العثمانيين السابقين، وكان يدعى إليها الناس لسماع ذلك ومشاهدته، ومن ذلك فهي تحمل طابعاً رمزياً وسياسياً يمتد إلى عقودٍ من ممارسة السلطة وولاتها من الذين سبقوا، إذ جرى توظيف هذا المكان بكونه المثال والنموذج السياسي الذي يحمل قيمة وسياقاً مكانياً تاريخياً وسياسياً مهماً ومتميزاً.

وفي جانب الزماني فقد تم اختيار يوم التتويج أو التنصيب للملك فيصل الأول بن الملك حسين وحدد في يوم الثلاثاء الموافق 23/ 8/ 1921، والذي وافق في التقويم الهجري يوم عيد الغدير 18 من شهر ذي الحجة عام 1339 هـ، بكونه يوم عيد عند المكون الشيعي في العراق، وبكون أنَّ الملك فيصل الأول من ذرية الإمام علي (ع)، وأنَّ الاحتفال به يكون في يوم الغدير ذاته بالنسبة للإمام علي، حتى أنَّ إجراءات التتويج اكتملت من الناحية القانونيَّة والإداريَّة لكن أجلها الملك لحين موعد يوم الغدير، إذ تم توظيف رمزية هذا اليوم في عملية التتويج/ التنصيب وكأنها استعادة للزمن، وللتأكيد لأبناء المجتمع بالسلسلة المتصلة من الملك الحالي إلى صاحب الرسالة الإسلاميَّة محمد (ص)، ولما لهذا اليوم من قدسيَّة وأهمية تاريخيَّة ودينيَّة في ذهنيَّة وإدراك المجتمع العراقي، سواء كانوا رجال دين أو سياسيين أو عامة الشعب، إذ دعي للتتويج الكثير من الشخصيات المختلفة والمتنوعة من أطياف المجتمع العراقي، أمثال مهدي بحر العلوم، وعزت باشا الكركوكي، وساسون حسقيل، وجعفر العسكري، ونوري السعيد، واسحق افرايم، ومرزة فرج، وفتاح بيگ محمد، ومن الشيوخ الشيخ محمد العريبي، وسلمان الحميد، والشيخ فالح الصيهود، والشيخ عجيل السمرمد.. وآخرون، وذلك لحصول التأييد الشعبي والديني والسياسي والاجتماعي، وبذلك فقد استثمرت في ذلك اليوم جوانب عدَّة من العوامل والأسباب في نجاح ذلك التتويج، ويرجع ذلك إلى خبرة وحنكة وزارة المستعمرات الذين كانوا يستعينون بأصحاب الخبرة من الباحثين السياسيين والاجتماعيين والأنثروبولوجيين.

بداية التحديث

● د. عبد الواحد مشعل

اتسمت المرحلة التي سبقت قيام الدولة العراقيَّة الحديثة بسيادة مفاهيم تقليديَّة مختلفة تماماً عن مفاهيم الحداثة ومفهوم الدولة والوطنيَّة والديمقراطيَّة والمواطنة التي لم يكن لها وزن في الفكر الذي كان سائداً، وبعد انتهاء العهد العثماني بانتهاء الحرب العالمية الأولى، سيطر الانكليز على العراق، فقارعهم العراقيون، بوصفهم مستعمرين مختلفين دينياً وعقائدياً عن العثمانيين،

فكانت ثورة العشرين، وبعد تكبد الانكليز خسائر كبيرة، انصرف تفكير الانكليز الى ضرورة إيجاد إدارة وطنيَّة تحت الانتداب البريطاني، وكانت أنظار الانكليز متجهة الى ملك سوريا السابق (فيصل بن الحسين بن علي الهاشمي)، بعد أنْ خاضَ تجربة في سوريا تحت ظروف لا مجال لذكرها، وفي العراق تشكل مجلس تأسيسي من شخصيات عراقية برزت على الساحة السياسيَّة آنذاك، وتم اختيار السيد عبد الرحمن الكيلاني النقيب رئيساً للوزراء الذي أعلن رغبته أنْ يكون الملك فيصل ملكاً على العراق، وفعلاً تم تتويجه ملكاً على العراق في 23 آب من العام 1921 وبنسبة 96 % من أعضاء المجلس حسب كثير من المصادر، لتبدأ مرحلة جديدة من التنظيم، وقد استفادت الإدارة من ذكاء الملك فيصل وفطنته في إرساء نظام وطني جديد يعمل إرساء قواعد مجتمع وطني موحد.

لقد كان العراق محظوظاً باختيار شخصيَّة توصف بأنها رائد النهضة العراقية الحديثة، وجامع مكونات المجتمع في بلاد تتنازعه الانقسامات الدينيَّة والعشائريَّة والعرقيَّة على حسب وصفه للمجتمع العراقي آنذاك، فكانت المهمة صعبة في بناء مجتمع وطني تقوم فيه مؤسسات مدنيَّة تحكم البلاد لتنهض به، فكان فتحه المدارس الحديثة وفتح المجال أمام المجتمع لكي يجد لنفسه مجالاً في الانفتاح على الحركة التحديثيَّة التي انتشرت في العالم، لا سيما في محيط العراق الإقليمي آنذاك، بعد الثورة الصناعيَّة والثورة الفكريَّة في فرنسا.

كل هذه الظروف وغيرها جعلت الملك فيصل الأول القادم من الحجاز والذي نشأ فيها وتحديداً في بادية قبيلة عتيبة، وفي أسرة هاشميَّة لها مكانتها الاجتماعية بين القبائل العربية، حسب ما تذكره كثيرٌ من المصادر.

تولى الملك فيصل عرشه في مجتمع يمرُّ بمرحلة صعبة من النزاعات العشائرية والاحتجاجات الكثيرة، كما وجد نفسه أمام مجتمع صعب المراس، وقد أسعفه في إدارة البلاد ذكاؤه وحنكته السياسيَّة وقدرته على التفاوض مع المعارضين، وقد حقق الكثير من الإنجازات سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، فعلى الصعيد الداخلي أسس المدارس وأطلق التعليم أمام المجتمع، وتمكن من إدارة الجماعات الاجتماعيَّة العراقيَّة المختلفة بحكمة، ودفع عن البلاد وسائل القمع بوسائل تفاوضيَّة مقنعة، كما فتح البلاد أمام منجزات الحضارة الأوروبيَّة، فأسس مؤسسات رسميَّة على الطراز الحديث، فكان بحق مؤسس الدولة العراقية الحديثة ورائد نهضتها، إلا أنَّ فترته لم تخل من أخطاء، ولعلَّ أبرزها مجزرة الآشوريين بعد تأسيس الجيش العراقي.

أما على الصعيد الخارجي، فتمكن من إرساء علاقات إيجابيَّة مع محيط العراق الإقليمي، وبخاصة إيران وتركيا والسعودية، كما كان له الفضل وبقدرته التفاوضيَّة مع الانكليز أنْ ينهي وصايتهم على العراق على وفق معاهدة (سميث) عام 1930، التي أقرت استقلال العراق عن بريطانيا، وبشكل عام تعدُّ فترة الملك فيصل الأول بداية مرحلة تحديثيَّة متفاعلةً مع الحضارة الأوروبيَّة سواء على صعيد تحديث المؤسسات أم الأفكار والسلوك الحضري، وقد عرف عن الملك فيصل الأول رغبته في قيام نهضة عراقيَّة، وقد أوصى في آخر أيامه، نقلاً عن الطبيب الانكليزي (هاري سندرسن)، قول الملك: (لقد قمت بواجبي، فلتعش الأمة من بعدي بسعادة، وقوة، واتحاد) رحم الله الملك، وحفظ شعب العراق.

خطوات التأسيس الأولى

● حسين علي الحمداني

من أبرز نتائج ثورة العشرين في العراق هو سعي بريطانيا لتأسيس الدولة العراقية الحديثة، إرضاء للشعب العراقي الذي انتفض على الاحتلال البريطاني من جهة، ومن جهة ثانية تنفيذ مقررات مؤتمر القاهرة الذي عقد بعد ثورة العشرين وحضره ونستون تشرشل وابرز قراراته تقسيم الولايات العثمانية إلى دول، ومن ثم منحها الاستقلال من دون أن تتوحد تحت دولة واحدة.

ومع هذا نجد أن العراق يعد من الدول العربية الأولى التي نالت الاستقلال عبر تأسيس المملكة العراقية وتنصيب فيصل الأول ملكاً على عرش العراق. حيث توج في 23 آب من العام 1921. وكلف عبد الرحمن النقيب برئاسة الوزراء وتشكيل أول حكومة عراقية.

ومن أبرز سمات النظام الملكي في العراق إنه كان ملكيا دستوريا وهي مرحلة متقدمة جدا، تجعل الكثير من السلطات بيد رئيس الوزراء والبرلمان مع صلاحيات محدودة للملك، وهذا الأمر بحد ذاته يشكل علامة مهمة وإيجابية في النظام السياسي العراقي، آنذاك خاصة إن أغلب الدول المنطقة في حينها ما زالت غير مستقلة مما يمكننا القول إنه كنظام سياسي يعد أموذجا في حينها.

خاصة أن العراق حينها أقرَّ دستور سنة 1925 ودعا إلى برلمان من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ. وينتخب مجلس النواب بناء على حق الاقتراع للمؤهلين. ويعين مجلس الشيوخ أو مجلس الأعيان كما سمي في ما بعد من قبل الملك، بما يؤكد أن النظام البرلماني العراقي كان متقدما ويقترب من النظم السياسية في أوروبا، خاصة بريطانيا.

وجدنا عبر قراءة تاريخ هذه المرحلة أن عملية بناء العراق آنذاك امتزجت برغبة وطنية كبيرة مع عدم الابتعاد عن بريطانيا، التي ارتبطت مع العراق بمجموعة معاهدات كان الكثير منها مرفوضا من قبل القوى السياسية آنذاك، ولكن في الوقت نفسه وجدنا أن الملك فيصل الأول اتسم برجاحة العقل وسياسته العقلانية سواء في الداخل أو الخارج مع بريطانية أو غيرها من الدول. ومن ثَمَّ نجح في خلق أجواء مناسبة جدا، مكنته من النجاح في خطوة تأسيس الدولة العراقية الحديثة، وهذا ما تجلى بوضوح في معاهدة العام 1930 التي أقرت بموجبها بريطانيا استقلال العراق عن التاج البريطاني وإنهاء حالة الانتداب. وهذه مرحلة مهمة جدا مهدت الطريق لنيل الاستقلال الكامل.

وهذا ما يجعلنا نقول إن مرحلة تأسيس الدولة العراقية العام 1921 كانت تسير بخطى صحيحة وثابتة، ووفق رؤية سياسية راعت مصالح العراق وشعبه، وتمكنت من تحقيق إنجازات كبيرة في فترة زمنية ليست بالطويلة وبموارد اقتصادية قليلة.

في شهر آب عام 1921 تم تتويج المواطن الحجازي فيصل الأول ملكا على العراق. في شهر تموز 1958 قتل حفيده فيصل الثاني مع كامل أفراد أسرته بأوامر متناقضة بين "الضباط الأحرار". الناجي الوحيد من مجزرة قصر الرحاب كانت عراقية هي زوجة الوصي الأمير عبد الإله. الناجي الثاني هو الشريف علي بن الحسين الذي لايزال حيا يرزق. نجا لأنه لم يكن يسكن قصرالرحاب.

مئة عام على «الدولة»

● حمزة مصطفى

ولو كان موجودا في القصر ليلة الثورة لأضافه العراقيون الى قائمة من يترحمون عليهم صبيحة كل 14 تموز منذ 63 عاما. العراقيون المترحمون على العائلة المالكة، لم ينضموا الى الملكية الدستورية التي رعاها الشريف علي أملا في استعادة العرش المغدور. العراقيون المتباكون على الملكية لم ينتخبوه عضوا في برلمان مابعد 2003. ليس هذا فقط، فإن زملاءه من قوى المعارضة إستكثروا عليه منصب وزير.

الملك فيصل الأول نفسه وقبيل وفاته بنحو عام «نفض إيده» من إمكانية بناء دولة واصفا العراقيين بأنهم أقوام وقبائل وشعوب متناثرة. بعد سنة من هذا الإقرار مات الملك واستمرت الملكية، واستمر معها العراق «دولة» لها جيش وعلم ودستور ومجلس أمة وحكومات شكل منها رجل واحد (نوري السعيد) 14 وزارة. شخصيا أميل الى التسمية التي أطلقها الأستاذ حسن العلوي على عراق ماقبل 2003 وهي «العراق البريطاني» في مقابل "العراق الأميركي».

حتى بعد سقوط الملكية «1958» إستمرت الدولة بحيش وعلم ونشيد مستورد، لكن من دون مجلس أمة. فحكام ما بعد الملكية منحوا أنفسهم صلاحية الحكم بموجب "الشرعية الثورية". بعد 2003 لم تتغير هوية الدولة التي لديها جيش وعلم ونشيد لا يزال مستوردا، بل تغير شكل النظام من العراق البريطاني الى العراق الأميركي. إستمرت الدولة تدفع رواتب ومخصصات وتقيم المهرجانات والاحتفالات وتشكل المجالس والهيئات وتحيل على التقاعد وتحاكم المتهمين وتكافح الإرهاب والفساد وتنفق على الأرامل والأيتام، ولديها سلسلة مقاعد في الجامعة العربية والأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي واليونسكو والفاو، وتشترك في معارض الكتب، لكن مواطنيها الذين يعيشون في ظلها كدولة خرجوا أواخر عام 2019، ماعدها الكثيرون مفاجأة غير متوقعة وهي البحث عن وطن. عن وطن «حتة وحدة»؟ إذن ماذا كنا نفعل طوال 100 عام؟ هل يمكن بناء دولة بلا وطن أو بالعكس. والله ما أدري «على كولة» أحد آباء المؤسسين لنظام ما بعد 2003.

العراق.. قرن من الحكم

● حميد طارش

تمخضت الاحداث الكبرى ابان الحرب العالمية الاولى، وعلى غرار المنعطفات الكبيرة في التاريخ، عن تأسيس دولة العراق الحديثة، وكان العراقيون يأملون في دولة تؤمن لهم العيش الكريم بعد قرون من ضياع الهوية الوطنية والتهميش والتمييز، لكن كان الحلفاء الطرف المنتصر في تلك الحرب أسبق منهم في أطماعهم للاستيلاء من جديد على مقدرات العراقيين ومصادرة طموحاتهم، فالحلفاء وبوقت مبكر من انتهاء الحرب وفي عام1916 عقدوا اتفاقية سايكس بيكو بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية لاقتسام مناطق النفوذ وخاصة أقاليم الدول الخاسرة المتمثلة بالعراق والشام والجزيرة العربية والخليج العربي وكانت تلك الاتفاقية سرية لما تتضمنه من مواضيع خطيرة، لكن انتصار الثورة البلشفية في روسيا هتك تلك السرية ما احرج بريطانيا وفرنسا، فضلاً عن احتجاج العراقيين وسكان الاقاليم المذكورة وبعد أن وضعت الحرب أوزارها وعقد أطرافها اتفاقية فرساي التي أكدت اقتسام تلك الاقاليم بما ينسجم مع القانون الدولي آنذاك عبر صيغة جديدة من السيطرة سميت بالانتداب باعتبار تلك الاقاليم غير مؤهلة لادارة نفسها، ما أثار حركات احتجاجية واسعة وثورات مسلحة ومنها ثورة العشرين في العراق فأدرك البريطانيون أهمية الحكم غير المباشر للعراق وبدأ التفكير بكيفية ذلك، فأسفر عن ضرورة أن يكون الحكم ملكياً لتجنب النظام الجمهوري المتغير وأن يكون الملك أجنبياً ليعتمد على البريطانيين كونه غريباً عن العراقيين ولأن بريطانيا هي دولة ديمقراطية وتؤمن بقيم الديمقراطية رأت أن يكون الامر بشكل ديمقراطي، الشكل وليس المضمون، فاختارت هي فيصل بن الحسن بن علي من الحجاز كونه من اسرة لها علاقة جيدة بالبريطانيين وأرادت أن تعوضه لما جرى له من رفض من قبل السوريين وقدمته الى العراقيين عن طريق استفتاء يتضمن سؤالا واحدا، «هل تقبل بفيصل ملكاً وزعيماً للعراق؟» وكانت مكاتب الاستفتاء تدار من قبل البريطانيين فكانت نتيجة الاستفتاء (96 %) وتوّج الملك فيصل الاول ملكاً على العراق في 23 آب1921، وهكذا قام البريطانيون بأكبر عملية تزوير في قيم الديمقراطية التي ظلت آثارها السيئة ملازمة للنظام السياسي العراقي وكلنا نذكر استفتاء الطاغية الذي يفوز فيه بنسبة(99.99 %)! وتزوير الانتخابات الذي وصل لحرق الصناديق!، ولعل مبدأ ما بنيّ على باطل فهو باطل ظل يلاحقنا فلم تكن الانقلابات العسكرية حلاً للمشكلة وانما زادت في عمقها الذي توّج بالاحتلال الاميركي وبدأت اللعبة من جديد، وبعد مرور قرن من الزمان هل يعي العراقيون ضرورة تأسيس دولة على أسس سليمة ضامنة لرخاء وكرامة العراقيين؟! .

تثبيت ركيزة الوطنية في العراق

● زهير كاظم عبود

خلال حقبة الهيمنة العثمانية على العراق تراجعت جميع مستويات مناحي الحياة، ولم يكن العراق وولاية بغداد يعنيان في عقل الحاكم العثماني سوى مصدر للأموال التي يجنيها الولاة قسرا من المزارعين والملاك وأصحاب المهن، وبأساليب غاية في القسوة وتخلو من الإنسانية، وكان العراق مصدرا للقلق والصراع اللذين تسببهما بين الحين والآخر الانتفاضات وحركات الرفض الاجتماعي التي تقوم بها الناس في الولايات والمدن العراقية ضد سياسة الولاة والحكام العثمانيين والتي تتم مواجهتها وقمعها بأساليب البطش والقسوة البالغة.

وبالرغم من الفترة الطويلة التي وقع فيها العراق تحت نير الاستعمار العثماني، وبالرغم من الاستغلال والاستحواذ على الأموال من العراق الا ان قلة من الولاة الذين تعاقبوا على إدارة الحكم التفتوا الى مسألة العمران والبناء وحاجة البلاد للتطور ومواكبة التطور الحاصل في العالم المتمدن، وبالنتيجة اضحى العراق من الأماكن التي تتم فيها معاقبة الولاة والحكام العثمانيين عند ارسالهم اليه، ويمكن أن ينطبق الحال على العديد من البلدان العربية التي كانت تحت سطوة وسيطرة الحكم العثماني، غير ان العراق كان بحاجة ماسة لنهضة عصرية ومرحلة بناء تعوض ما فاته من تراجع ونكوص في جميع مناحي الحياة.

وبالرغم من زج العراق ضمن محاور الحرب العالمية الأولى بحكم السيطرة عليه، الا ان الاستعمار البريطاني الذي حل بديلا عن الحكم العثماني والذي تمت مواجهته بثورات وانتفاضات واسعة، كان أكثر تفهما لأوضاع البلاد وما تحتاجه من أسس لبناء دولة وطنية عراقية بالرغم من أن المصالح تفرض حالها انسجاما مع سياسة الهيمنة والنفوذ الاستعماري التي تسلكها بريطانيا العظمى في تلك الفترة.

وبعد أن اصبح العراق تحت السيطرة البريطانية نتيجة تقسيم مناطق النفوذ بين المنتصرين في الحرب العالمية الاولى، تم اخضاع العراق الى الحكم البريطاني الذي باشر بتشكيل معالم الدولة العراقية الوطنية وبما يتناسب مع رؤيته ومخططاته ومصالحه الدولية بالرغم من المواجهة الدينية والعشائرية والمقاومة التي عمت العراق والتي توجتها ثورة العشرين، وامام هذه المواجهة العنيفة الرافضة لمنطق الاحتلال والمطالبة بأن تكون للعراق دولة مستقلة وطنية خالصة لجأت بريطانيا الى خيار أن يكون العراق دولة ملكية وأن يقع تحت الانتداب.

ويتطلب تشكيل الدولة العراقية أن يكون لها ملك لم يتم الاتفاق على اختياره من بين الأسماء العراقية المرشحة، ولما كان (الشريف الحسين بن علي) القائد الفعلي للثورة العربية 1916 م ولمتانة العلاقة بينه وبين البريطانيين، وللظروف التي أحاطت باختيار الملك تم التوافق على أن يتم اختيار احد انجال الشريف الحسين بن علي وهو فيصل بالنظر لما تمثله الاسرة الهاشمية من تأثير نفسي واجتماعي لدى العراقيين، بالإضافة الى كونه احد الضباط الهاشميين الذين عملوا بالتنسيق مع البريطانيين في سوريا، وبعد أن قبل اهل العراق هذا الترشيح.

بعد قبول العراقيين بالملك فيصل بن الحسين ملكا على العراق باشرت الإدارة البريطانية برسم خارطة الدولة العراقية الحديثة، فتم تشكيل الوزارة المؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب ترضية له لإزاحته عن منصب الملك في العام 1920، وتم اعداد الدستور الأساسي في العام 1925، ولغرض امتصاص النقمة الشعبية تم انشاء مجلس تأسيسي للبرلمان متمثل بعدد من الشخصيات العراقية مع سيطرة نافذة للمندوب السامي على تلك الشخصيات بدليل نفاذ المعاهدة العراقية البريطانية وضمان جميع المصالح البريطانية العسكرية والتجارية والسياسية، ولعل اهم الخطوات التي خطاها الملك فيصل الأول بالتعاون مع البريطانيين تكمن في تشكيل نواة الجيش العراقي في 6 كانون الثاني 9131 اذ اسهم بعض الضباط الذين شاركوا بخدمة الشريف الحسين بن علي في الثورة العربية، وبتشكيل الجيش اصبح للدولة العراقية مؤسسة تحميها وتحمي حدودها وكيانها السياسي، وبذلك تم الاستقرار ونشر القانون وترتيب أمور ملكية الأراضي الزراعية على الملاك وزعماء العشائر ورجال الدين لخلق طبقة موالية للسلطة.

ويمكن أن تكون بوادر تشكيل الحكم الوطني بزعامة فيصل الأول الركيزة الأساس لأول مؤسسة دستورية للعراق اسهمت بتثبيت اركان الدولة، ومن خلال تشكيل اول وزارة عراقية ضمت عددا من الوزارات والتشكيلات الأمنية الداخلية والدوائر الفنية المهمة التي كان يحتاجها العراق، وهيمنت على مساحة العراق لفرض القانون، مع ان هذه السلطة اسهمت بتأثير التسلط البريطاني في خلق طبقات متفاوتة ومتناقضة فكريا وسياسيا واجتماعيا، وبات المجتمع العراقي يعاني من علل اجتماعية مع تردي في فهم فكرة المواطنة بعد ان لعب الحكام البريطانيون دورا مهما في خلق حالة الافتراق الطبقي والمجتمعي لصالح وجودهم وتأمين مصالحهم، اذ بقي العراق تحت سلطة الانتداب خلال فترة حكم الملك فيصل الأول مع بقاء العراق دولة زراعية بدائية غير متطورة ما أدى بالنتيجة الى بلورة فكرة الثورة على النظام الملكي في العام 1958.

رحل فيصل الأول في عام 1933 بعد ان سعى بكل امكانياته لبناء صرح عراقي وطني يضم شكلا دستوريا كان بالإمكان تطويره ومواكبته للتطور الحاصل في العالم والاستفادة من تجارب الدول والشعوب بدلا عن الحركات العسكرية والانقلابية التي حدثت في تاريخ العراق الحديث.

فيصل الأول .. 100 عام على التتويج

● د . صادق كاظم

قبل 100 عام وفي مبنى القشلة الحكومي الصغير جرت مراسيم بسيطة لتتويج فيصل بن الحسين ملكا على العراق الخارج توا من نفق الحرب الطويلة التي خاضها البريطانيون والاتراك على ارضه، كانت مهمة الملك الجديد صعبة، خصوصا وانه القادم من ارض الشام التي خسر فيها عرشه بعد صراع لم يدم طويلا مع الفرنسيين ثمنا لمعاهدة سايكس بيكو، والتي تلخصت بمطلبين رئيسين هما الاستقلال التدريجي عن السلطة البريطانية، اضافة الى دمج المكونات العراقية في تركيبة موحدة يشعر فيها ابناء الشعب بان مصالحهم وهوياتهم لن تمس على الاطلاق وهي سياسة ظل الملك فيصل يحرص على تحقيقها حتى وفاته في العام 1933 .

كانت عملية بناء الدولة الحديثة التي تولى فيصل زعامتها بحاجة الى دعائم اساسية لنهوضها والتي تمثلت باقرار القانون الانتخابي والتأسيس للدستور، أضافة الى حل النزاعات الحدودية مع ايران وتركيا وهي نزاعات كانت موروثة من الحكم العثماني وخصوصا النزاع مع تركيا الخارجة من حربها منتصرة مع اليونان حول ولاية الموصل، اذ لجأ فيصل وقتها الى طلب المساعدة البريطانية وله عذره في ذلك في منع الاتراك من قضم الموصل، اذ لم تكن لدى العراق القوة الكافية لصد الغزو التركي المحتمل، يحسب لفيصل انه حاول تقليص معاهدة الانتداب البريطاني على العراق عندما طالبت بريطانيا بجعلها تمتد لعشرين عاما لكن تشجيعه السري لاحزاب المعارضة الوطنية المناهضة للمعاهدة جعلها تتقلص لاربع سنوات فقط، وبالرغم من أن الدستور الاساسي الاول في تاريخ العراق الحديث قد منح الملك فيصل الاول سلطات اوسع منحته حق الغاء البرلمان وحل الحكومة واختيار رئيس الوزراء المكلف وكذلك موافقته الضرورية لاقرار القوانين المقدمة من مجلس الوزراء والنواب، الا انه لم يستغل تلك السلطات لصالحه يوما ما، بل كانت معظم قراراته تأخذ بنظر الاعتبار مصالح الشعب وحقوقه الاساسية، لقد ادار فيصل العراق في ظرف حساس وصعب، اذ كانت البلاد تعاني من ارتفاع نسبة الامية وهيمنة ملاك الاراضي وكبار الموظفين في الادارة العثمانية السابقة على النفوذ والسلطة ولم تكن هناك طبقة متعلمة وسطى صاعدة يمكن أن يعتمد عليها الملك لتكون نواة لرأي عام مضاد يمكن أن يضغط لتمرير المطالب التي كان الملك يسعى لتحقيقها بعيدا عن الضغوطات البريطانية التي كان يشعر بتأثيرها وثقلها عليه .

لقد تبنى الملك فيصل سياسة واقعية وعقلانية توازن بين مطالب العراق الاساسية كدولة حديثة وناشئة في المنطقة وبين متطلبات السياسة البريطانية التي ترغب في جعل العراق مرتبطا بها وجزءا اساسيا منها من خلال شعاره الشهير (خذ ثم طالب) الذي حقق من خلاله العديد من المكاسب التي كان من اهمها دخول العراق في عصبة الامم، كاول دولة في المنطقة .

الفيصليَّة العراقيَّة

● عبدالأمير المجر

إذا كانت كتابة التاريخ فنّاً، برع فيه عدد محدود من المؤرخين الذين جمعوا بين ذكر الواقعة واستحضار روحها، لدرجة تجعلك تحسّ الحدث وتعيش تفاصيله، فإن قراءة التاريخ أيضا فن، أي أن قارئ الحدث اذا ما أسقط عليه ثقافة عصره، ولم يستحضر مناخ المرحلة التي يقرأ عنها، فإنهّ لن يتمكن من فهم الحدث او الولوج الى أعماقه، لاسيما الأحداث المفصلية التي تكون لها تداعيات تؤثر في المستقبل وتسهم في صناعته..

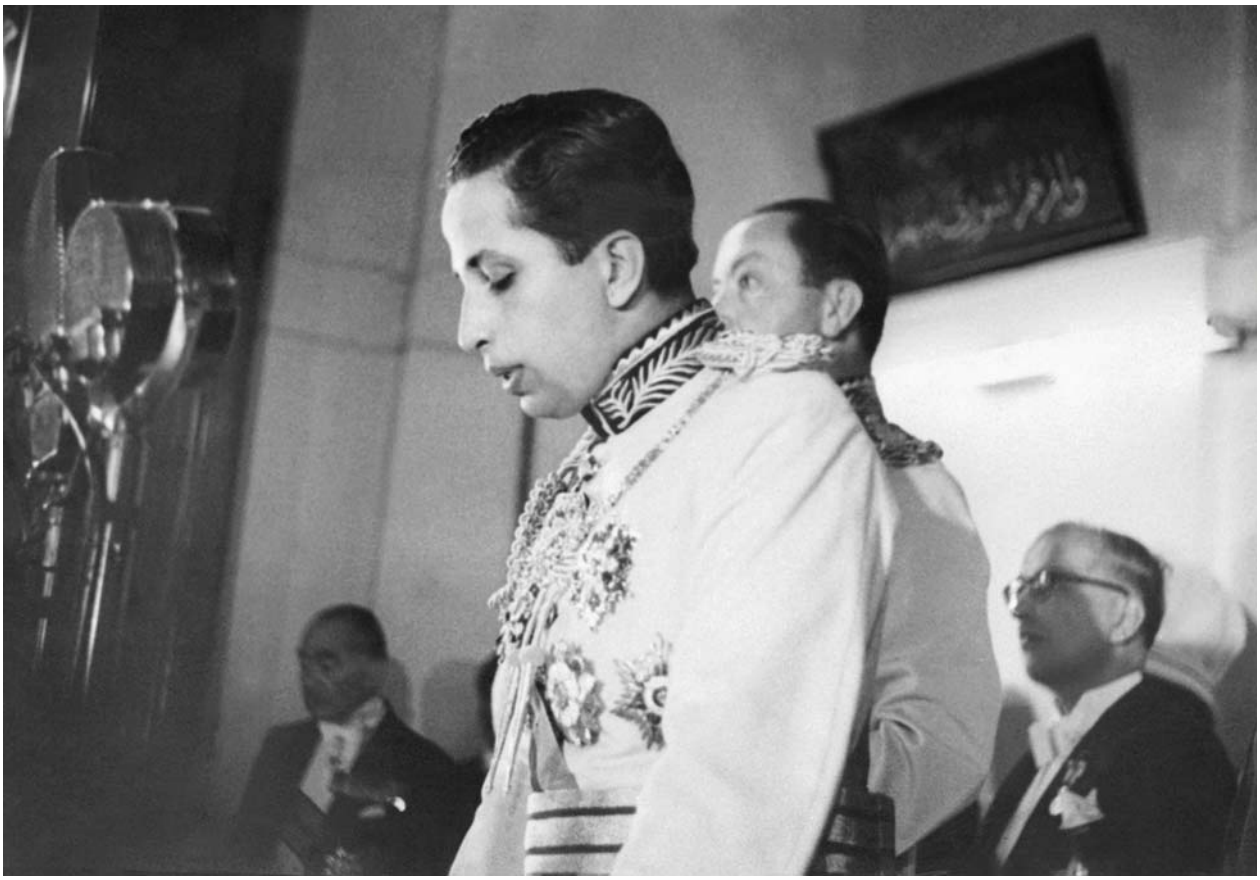

فيصل الأول، الأمير الذي ركب الأمواج العالية مطلع القرن الماضي، مع انطلاق الثورة العربية في العام 1916 من الحجاز.. كانت معاناته مركّبة، ويستطيع قارئ تلك الحقبة أن يلمس ذلك، من الذي حصل معه في دمشق بعد أن تمَّ تحريرها في العام 1918، إذ سيصبح ملكا على سوريا في العام نفسه، لكن اللعبة الدولية والتفاهمات بين البريطانيين والفرنسيين لتقاسم النفوذ، أزاحته عن العرش في العام 1920.. شخصيته المؤثرة ومكانته ومكانة أسرته في نفوس الناس، ولما عرفوه عن دوره في الثورة، شجّعت البريطانيين مرة أخرى على ترشيحه لعرش العراق الذي نافسه عليه كثيرون، وقد كانت الفترة التي اعتلى خلالها العرش حافلة بالتحديات التي يمكن وصفها بالمصيرية فعلا.. لسنا هنا بصدد استعراض حياته، وإنما فقط أردنا التوقف عند حكمته في معالجة واحدة من أعقد المشكلات التي واجهت العراق الحديث في بداية تأسيسه، وهي (مشكلة الموصل)، لقد وضعه البريطانيون أمام خيارات صعبة، فالأتراك طالبوا بالولاية انطلاقا من حجة طرحوها، تتمثل في أن احتلالها حصل بعد معاهدة (مود روس) في العام 1918 التي أنهت الحرب بين الدولتين، (بريطانيا والدولة العثمانية)، إذ دخلها (الجنرال مارشال) البريطاني، وزحف الى الحدود الحالية مع تركيا، قبل أن يصدر قرار وقف إطلاق النار لجميع الدول المتحاربة من بروكسل عاصمة بلجيكا.. الخيارات الصعبة تمثلت في أن بريطانيا أرادت أن يبقى العراق تحت الانتداب البريطاني لمدة 25 عاما، مقابل دعمه في مفاوضاته مع الأتراك لإبقاء الموصل ضمن العراق، الأمر الذي رفضته وبحماسة، قوى وطنية عدة، لكن الرجل بحكمته ورؤيته المستقبلية، وجد أن مدة الانتداب مهما طالت فإنّها ستنتهي، لكن الموصل إذا ما ضاعت، وهي العراقية أصلا، فلن تعود، منوهين هنا الى أن البريطانيين وكما يذكر المؤرخ العراقي د سيار الجميل، احتلوا الموصل، استكمالا لاحتلالهم العراق، انطلاقا من قناعتهم بأنّها عراقية تاريخيا، بما تمثله من امتداد للحضارات العراقية السابقة لها، السومرية ومن ثم البابلية، وبعدها الآشورية التي هي خلاصة لسابقتيها.. لقد عمل الملك فيصل على إقناع الأطراف الرافضة لهذه الرؤية والتي أثبتت صحتها وأثبتت بعد نظر هذا الرجل الذي عمل على وضع أسس سليمة لدولة مدنية، مع احترام الخيارات الخاصة لجميع الأديان والطوائف في العراق المعروف بتعدده، أي أنّه جنّب العراق منزلق الانحياز السياسي لجهة معينة على حساب أخرى، فحظي باحترام الجميع.. ولعلنا اليوم ونحن نعيد هذه الوقائع المجتزأة من تاريخ العراق المعاصر وجزءا من سيرة الملك فيصل الأول، يحضر أمامنا واقعنا المؤلم حيث التجاذبات الدينية والطائفية والعرقية التي دفع ثمنها العراق من أمنه وتنميته ومستقبله، بسبب البناء غير السليم لدولة مابعد 2003، وعدم الإفادة من قراءة تلك المرحلة المهمة من التاريخ.

23/ آب/ 1921 الحدث والتاريخ

● عبد الحليم الرهيمي

يصادف اليوم (الاثنين) مرور مئة عام على تتويج الأمير فيصل بن الحسين شريف مكة، ملكاً للعراق وذلك في 23/ آب/ 1921، بحضور قادة ووجهاء عراقيين وعدد من المسؤولين البريطانيين، وقد مثل هذا الحدث الخطوة المهمة الكبيرة في تأسيس الدولة العراقية الحديثة التي سبقتها خطوة تشكيل الحكومة المؤقتة برئاسة عبد الرحمن الكيلاني نقيب أشراف بغداد وذلك في تشرين الثاني عام 1920، ومن ثمّ الإعلان عن قرار تأسيس الجيش العراقي في 6 كانون الثاني عام 1921.

لقد اتخذ قرار اختيار الأمير فيصل ليكون ملكاً للعراق مساراً معقداً باعتبار ذلك مسألة حساسة، بدءاً من حسم تعدد الرؤى والاقتراحات داخل قيادة الاحتلال البريطاني بين الحاكم المدني في العراق ومكتبي القاهرة والهند ووزير المستعمرات ونستون تشرشل لصالح ترشيح الأمير فيصل مروراً بتسوية الاعتراضات الفرنسية التي كانت تخشى على وجودها في سورية من تتويج أحد أنجال الشريف حسين ملكاً على العراق، وكذلك بتبديد مخاوف السعوديين من الأمر ذاته. أمّا المواقف في العراق فقد اتّسمت بالعديد من التعقيدات تمثّلت بترشيح أكثر من شخصية مناوئة لفيصل أبرزها: عبد الرحمن الكيلاني (رئيس الحكومة المؤقتة) من بغداد، وعبد الهادي العمري عن الموصل، وطالب باشا النقيب عن البصرة، غير أن غالبية الشخصيات من الوجهاء وبعض رجال الدين وشيوخ عشائر أيدت هذا الترشيح رسميًا وأن الكثير منها كان يطالب قبل وبعد ثورة 1920 بأحد أنجال الشريف حسين ملكاً للعراق؛ لذلك وبتنسيق مع الحاكم المدني البريطاني، توجه وفد كبير من تلك الشخصيات، بينهم رجال دين وزعامات سياسية وعشائرية، الى الحجاز للطلب الى الشريف حسين الموافقة على ترشيح نجله الأمير فيصل لعرش العراق، الذي وافق بقلق – كما يقال – وبذلك حسم الأمر نهائيًا لترشيحه بعد إزالة معظم العقبات، فتوجه بعد ذلك من جدة في 14 حزيران 1921، ووصل الى بغداد في 29 من الشهر ذاته، وفي 23/ آب/ 1921 جرت مراسيم تتويجه قرب نصب القشلة ببغداد بمناداته (الملك فيصل الأول) ملكاً على العراق.

أستقبل هذا التتويج لفيصل الاول ملكاً للعراق بترحيب واسع من شخصيات دينية وسياسية وعشائرية ووجهاء فضلا عن معظم الشخصيات الاعلامية والثقافية المعروفة آنذاك إذ عبر الجميع، بمختلف التعبيرات، عن تأييدهم للملك فيصل، متمنين عليه أن يستكمل استقلال وسيادة العراق، غير أن هذا التأييد الواسع قد ووجه، بالمقابل، برفض وانتقاد العديد من الشخصيات الدينية والسياسية، لاعتبارها أن الملك وحكومته والعراق سيبقون تحت هيمنة (الاستعمار والاحتلال).

لم يتجاهل الملك فيصل الاعتراضات والانتقادات التي وجهت له ولإدارته بمواقف عملية وفتاوى دينية لبعض رجال الدين في النجف وبغداد والكاظمية، إنّما أبدى تفهماً وقبولاً لها عبر التوضيح والتعهّد بتحقيق مطالب المعترضين وفق ما تسمح به الظروف.

غير أن ما كان يهم الملك أكثر ويشغل تفكيره هو كيفية البدء ببناء أسس دولة عراقية حديثة وتوفير البنى التحتية الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والتعليمية والصحية التي تشكل القواعد الأساسية للنهوض بالعراق وشعبه وتقدمهما، تبعاً لخبرته واطلاعه على تجارب بعض الدول الغربية.

وخلال الاثني عشر عاماً التي تسنم فيها قيادة الدولة (1921 - 1933) تمكّن الملك وفريقه من الشروع بوضع تلك الأسس الضرورية لبناء الدولة العراقية والتي بدأها بالتخلص من الآثار والثقافة العثمانية وصياغة مفاهيم جديدة كـ (الأمة العراقيّة) التي اعتبرها البعض (اختراع فيصلي)، والمباشرة ببناء مستلزمات البنى التحتية، إذ ترافق ذلك مع ارسال البعثات العلميّة للدراسة في الجامعات، وذلك فضلاً عن السعي لتحقيق سياسة متوازنة مع دول الجوار ودول العالم الأخرى، وتمكّنه من إعادة الموصل الى العراق والتي كانت تسعى تركيا لضمها الى أراضيها، فضلاً عن تمكّنه من تحقيق استقلال العراق (ولو نسبيا) بدخوله الى عصبة الأمم عام 1932، إذ توفي بعدها عام 1933.

ولنجاحه بحكم وإدارة العراق حظي الملك فيصل الأول وحقبة حكمه بالإعجاب والتقدير لجهوده بوضع أسس راسخة لبناء دولة عراقيّة حديثة بمؤسساتها وسياساتها وإنجازاتها على مختلف الصعد السياسية والاجتماعية والتعليمية والصحية.. وغيرها، والتي مكّنت القيادات التي جاءت بعده من البناء عليها: وبمقارنة ما تحقق في التأسيس الأول للدولة العراقية خاصة في عهد فيصل الأول، وما جرى وتحقق في التأسيس الثاني من تراجع وخراب بعد عام 2003 نستطيع أيضاً أن نقدر الدور المهم والكبير للملك فيصل الأول بذلك.

لقد تناول كتاب ومؤرخون وسياسيون عديدون دور الملك فيصل وحقبة حكمه بنظرة ايجابية منصفة، ومن بينها كتاب (فيصل الأول ملك العراق) لعلي علاوي الذي وصف الملك بأنه (أفضل زعيم في تاريخ العراق) وأنه (من الصعب على المرء أن يجد في تاريخ العرب الحديث شخصية تجمع صفات القادة وحنكة رجل الدولة مع مناقب الاعتدال والحكمة والكياسة)، وإذ وصف كثيرون فيصل الأول بأنه الملك المؤسس، الأول للدولة العراقية.. فماذا يمكن أن نسمّي من اعتبروا رعاة التأسيس الثاني للدولة العراقية بعد العام 2003..؟؟

Abdulhalim2049@gmail.com

الصباح

رئيس التحرير
علي حسن الفواز

ch.editor@alsabaah.iq
www.alsabaah.iq

الاثنين 23 آب 2021 العدد 5194 Mon. 23. Aug. 2021 Issue No.